الأمم المتحدة

TD/B/C.I/MEM.4/18

Distr.: General
17 May 2018
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية

الدورة السادسة

جنيف، ٧ و٨ أيار/مايو ٢٠١٨

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية عن دورته السادسة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في ٧ و٨ أيار/مايو ٢٠١٨

GE.18-08017(A)

1808017

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣

أولاً – موجز الرئيس ٣

ألف – الجلسة العامة الافتتاحية ٣

باء – تسخير التجارة في الخدمات من أجل التنمية الشاملة والمستدامة ٤

جيم – الاستنتاجات ١١

ثانياً – المسائل التنظيمية ١٢

ألف – انتخاب أعضاء المكتب ١٢

باء – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل ١٣

جيم – نتائج الدورة ١٣

دال – اعتماد تقرير اجتماع الخبراء عن أعمال دورته السادسة ١٣

المرفق

الحضور ١٤

مقدمة

١- عُقدت الدورة السادسة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية في قصر الأمم في جنيف، سويسرا، يومي ٧ و٨ أيار/مايو ٢٠١٨. وكان الهدف من اجتماع الخبراء هو مناقشة التجارة في الخدمات، لا سيما الخدمات المتصلة بالمياه والصرف الصحي والطاقة واللوجستيات المتصلة بالغذاء، بغية تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع على النحو المبين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

أولاً- موجز الرئيس

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

٢- قالت نائبة الأمين العام للأونكتاد، في كلمتها الافتتاحية، إن اجتماع الخبراء مناسب جداً من حيث توقيته، لأنه يركز على ثلاثة من أهداف التنمية المستدامة الستة التي سيجري استعراضها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠١٨. وهذه الأهداف الثلاثة هي الهدف ٦ المتعلق بالمياه والهدف ٧ المتعلق بالطاقة والهدف ١٢ المتعلق بضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، بما في ذلك الحد من فاقد الغذاء في سلاسل الإنتاج والإمداد. ومن شأن اجتماع الخبراء هذا أن يسهم في إثراء معلومات الدول الأعضاء وتحضيرها لهذا الاستعراض. وبالنظر إلى الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب المتعلقين بالمياه والصرف الصحي، وخدمات الطاقة، والخدمات اللوجستية اللازمة للحد من فاقد الغذاء في البلدان المتقدمة والبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، شجعت نائبة الأمين العام المشاركين على اقتراح توصيات سياساتية وممارسات فضلى ملموسة، ولا سيما فيما يتعلق بكيفية الاستفادة من دور التجارة في الخدمات في بلوغ الأهداف الثلاثة.

٣- وعرض مدير شعبة التجارة الدولية بالبضائع والخدمات والسلع الأساسية مذكرة المعلومات الأساسية للأمانة العامة، المعنونة "تسخير التجارة في الخدمات من أجل التنمية الشاملة والمستدامة: المياه والصرف الصحي والطاقة واللوجستيات المتصلة بالغذاء" (TD/B/C.I/MEM.4/17)، مشدداً على الدور المتزايد الأهمية للتجارة الدولية في توفير الخدمات الأساسية. فعلى سبيل المثال، رغم عدم ذكر الخدمات اللوجستية على وجه التحديد في الهدف ١٢، قد تساعد الخدمات اللوجستية ذات النوعية الجيدة في الحد من فاقد الغذاء في سلاسل الإنتاج والإمداد. وبسبب عدم وجود تصنيف قائم بذاته للإحصاءات في تلك الخدمات، يصعب الحصول على بيانات تجارية مباشرة وإجراء تحليل قائم على الأدلة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يؤخذ إسهام التجارة في الاعتبار لدى استعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف ذات الصلة.

باء- تسخير التجارة في الخدمات من أجل التنمية الشاملة والمستدامة
(البند ٣ من جدول الأعمال)

التجارة في خدمات المياه والصرف الصحي والهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة

٤- ثمة تحديات هائلة تعترض بلوغ الهدف ٦. إذ تُظهر البيانات التي قدمها أحد المشاركين أن بلداً واحداً فقط من كل خمسة بلدان لم تصل تغطيتها إلى نسبة ٩٥ في المائة يسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق حصول الجميع على خدمات المياه الأساسية بحلول عام ٢٠٣٠. ولا تزال المشكلة الرئيسية بالنسبة للعديد من البلدان هي ضمان جودة المياه والتقيد بمعايير مياه الشرب. وتواجه الدول تحدياً أكبر في خدمات الصرف الصحي، إذ لا يزال بلد من كل عشرة بلدان يعاني من صعوبات في هذا المجال. وكشفت البيانات المفصلة أيضاً تفاوتات بين مناطق البلد الواحد. فعلى سبيل المثال، تكاد بعض المناطق في بنما تكون محرومة تماماً من خدمات المياه والصرف الصحي، في حين أن مناطق أخرى باتت قريبة من التغطية الشاملة.

٥- وتعتبر الهياكل الأساسية أساسية لدعم خدمات المياه والصرف الصحي. وسُجلت زيادة كبيرة في حجم المياه المنقولة بالأنابيب في المناطق الريفية. وعلى الرغم من زيادة التغطية بخدمات المياه في المناطق الحضرية، فإن الجهات المقدمة لهذه الخدمات بالكاد تواكب النمو السكاني. والأهم من ذلك، أن شبكات الأنابيب غير فعالة في كثير من البلدان، ما يدل على الحاجة إلى زيادة التأهيل المهني، بسبل منها الاستعانة بمهنيين أجانب. وهناك أيضاً نقص في الاستثمار في الهياكل الأساسية للصرف الصحي. ولم يحرز تقدم يذكر في مد وصلات المجارير، التي توقفت عند حوالي ٦٠ في المائة من التغطية في المناطق الحضرية للبلدان النامية. ويتيح ذلك فرصة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الشراكة مع الشركات الأجنبية، ما يلقي الضوء على إمكانية إشراك جهات دولية في توفير خدمات الصرف الصحي. ويسلم الهدف ٦ بوضوح بأهمية التعاون الدولي لضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي وإدارتها على نحو مستدام.

٦- ويشرك معظم البلدان القطاعين العام والخاص في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. ففي شيلي، على سبيل المثال، توفر شركات القطاع الخاص الجزء الأساسي من هذه الخدمات، بينما لا تزال مشاركة هذا القطاع في الجزائر محدودة.

٧- وقد نجحت شيلي في عملية الانتقال من شبكة مياه مملوكة للدولة إلى إشراك القطاعين الخاص والعام في توفير المياه، وإن كانت بعض التحديات لا تزال قائمة. ففي عام ١٩٧٧، أجرت شيلي إصلاحات لدمج خدمات شبكات المياه والصرف الصحي التي كانت منفصلة سابقاً والتي كانت تؤمنها شركات مختلفة تعمل في مناطق مختلفة، عن طريق السماح لمؤسستين مملوكتين للدولة بالعمل بشكل مستقل لتقديم هذه الخدمات لأكبر مدينتين، سانتياغو وفالبارايسو. ونتيجة لذلك، زادت معدلات الوصول إلى هذه الخدمات زيادة كبيرة. وعلاوة على ذلك، سنت شيلي قانوناً جديداً، عام ١٩٩٨، أتاح مشاركة القطاع الخاص في توزيع المياه، وخدمات الصرف الصحي، وخدمات معالجة المياه المستعملة. كما أنشئت وكالة تنظيمية مستقلة تحدد أسعار المياه وتضع مخطط إعانات للفئات الأكثر فقراً. ولتقييم أثر الخصخصة، اعتمدت الهيئة التنظيمية نهجاً تجريبياً فأتاحت الاستثمارات الخاصة في أكبر خمس مؤسسات تعمل في مجال خدمات المياه. كما اتخذت تدابير لتفادي تركز القوة السوقية. وأدت هذه الإصلاحات إلى التغطية الكاملة في

مجال المياه – وإلى الاقتراب من هذا الهدف في مجال الصرف الصحي ومعالجة المياه المستعملة. وكانت عملية الإصلاح برمتها تدريجية، إذ كان تسلسل الإصلاحات منظماً، في ظل وجود إطار تنظيمي ملائم تسهم عناصره الرئيسية في النجاح.

٨- وفي الجزائر، شاركت الشركات الأجنبية في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي من خلال عقود إدارية تمنحها الهيئة التنظيمية. ولضمان الوصول إلى مياه الشرب والمرافق الصحية، تنفذ الجزائر استراتيجية وسياسات ذات صلة منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي تركز أساساً على تطوير الهياكل الأساسية للمياه والإصلاحات المؤسسية. ورغم أن الإدارة المالية والتنظيم الإداري للمياه والصرف الصحي يقعان على عاتق الدولة والبلديات، فإن سلطة تنظيمية مستقلة تنظم توفير وتوزيع المياه والوصول إلى مرافق الصرف الصحي من خلال امتيازات وتفويض من الدولة والبلديات لمؤسسات عامة، ومن خلال عقد إدارة يبرم مع شركات أجنبية. وباتت مساكن حوالي ٩٨ في المائة من السكان موصولة بشبكة المياه الصالحة للشرب. ووصلت تغطية مرافق الصرف الصحي والربط بنظام الصرف الصحي الحديث إلى ٩٠ في المائة عام ٢٠١٧، مقارنة بـ ٧٢ في المائة عام ١٩٩٩.

٩- وعادة ما تحظى مسألة تحرير خدمات المياه والصرف الصحي بمرتبة منخفضة في سلم أولويات المفاوضات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف. فعلى سبيل المثال، لم يشكل هذا القطاع جزءاً من جدول أعمال مفاوضات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وأوضح أحد المشاركين كيفية مساهمة الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات في بلوغ الهدف ٦. ومع مرور السنين، تطور دور القطاعين العام والخاص في توفير خدمات المياه؛ بيد أن بعض الحكومات أصبحت تحذر من تحرير وخصخصة خدمات المياه، بسبب فشل مشاريع المياه والنزاعات بين الدول والمستثمرين. ومع ذلك، يمكن للبلدان أن توفق بين الالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وأهداف سياستها الوطنية، من قبيل تعزيز التدفقات الاستثمارية إلى قطاع المياه. وقد يكون من المفيد للأعضاء في منظمة التجارة العالمية وضع فئة جديدة هي فئة الماء الصالح للاستخدام البشري، بالإضافة إلى الخدمات البيئية التي يشملها التصنيف القائم. ويرى عضو فريق المناقشة أن من شأن إمكانية الاختيار والتدرج في تحرير التجارة في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، إذا ما اقترنت بتصنيف واضح لخدمات المياه، أن توفر قدراً أكبر من اليقين للحكومات، في سعيها إلى زيادة فرص الحصول على المياه من خلال تحرير التجارة بوتيرة وطريقة تتماشيان مع أهداف التنمية الوطنية على أكمل وجه. وسيكون من المفيد التمييز بين الأمن المائي وملكية الماء من جهة، وتحسين الهياكل الأساسية لإمدادات المياه، من جهة أخرى. فبينما يتسم الأمن المائي بحساسية سياسية، لا تتسم ملكية الماء بنفس القدر من الحساسية، ما يتيح المجال لمزيد من التعاون التجاري في هذا المجال.

١٠- وأشار العديد من المشاركين إلى أن الالتزامات التجارية لا ينبغي أن تؤدي إلى تضييق الحيز السياساتي المتاح للحكومة لتنظيم أسعار خدمات المياه ودعمها. وينبغي أن تكون الالتزامات في المفاوضات التجارية تدريجية ومتسقة مع الإصلاحات الداخلية للبلد، كما حصل في حالة شيلي. بالنظر إلى الحساسيات المتعلقة بخدمات المياه، مثل الأمن المائي، وحقوق المياه والملكية، فضلاً عن النزاعات المحتملة بين الجماعات والبلدان، من المفيد عدم التركيز فقط على البعد التجاري، بل التركيز أيضاً على ما يمكن تحقيقه من خلال التعاون الإقليمي والدولي.

وألقي الضوء أيضاً على أهمية الترابط بين أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك بين الهدف ٢ (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة) والهدف ٦ (ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع). وينبغي النظر بطريقة شاملة ومتكاملة في الزوايا المختلفة لمسألة الماء (باعتباره حقاً من حقوق الإنسان أو مورداً مشتركاً أو خدمة) وفي الأهداف العديدة التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها (ومنها، على سبيل المثال، حصول الجميع على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، والأمن المائي، والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية وحماية البيئة).

التجارة في خدمات الطاقة والهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة

١١- اتفق العديد من المشاركين على رأي مفاده أن خدمات الطاقة أحد محركات التنمية وأنها ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى. بيد أن الحصول على الطاقة لا يزال يشكل تحدياً، لا سيما بالنسبة لعدد كبير من سكان المناطق الريفية في العديد من البلدان النامية التي تفتقر إلى سبل الحصول على خدمات الطاقة. وقال أحد المشاركين في حلقة النقاش إن الكثير من النقاشات التي تجري بشأن الطاقة على الصعيد الدولي تولي اهتماماً كبيراً لتوليد الطاقة الكهربائية وتوفيرها، مقارنة بالاحتياجات الأخرى من الطاقة، مثل وقود الطبخ النظيف، الذي ينطوي على بعد جنساني قوي. وعلاوة على ذلك، يذهب جزء كبير من تمويل الطاقة إلى المشاريع الكبيرة ومشاريع زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة، فيما تهمل قرارات التمويل المناطق الريفية والنساء. ولذلك، لا بد من اعتماد وتنفيذ قوانين تنص على إمكانية حصول الجميع على خدمات الطاقة تماشياً مع الهدف ٧، للاسترشاد بها في وضع السياسات. وقد جرى، في الكثير من الأحيان، التقليل من أهمية وضع قوانين وأنظمة قابلة للإنفاذ، رغم أن من شأن ذلك أن يفضي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، التي تتطلب بيئة مستقرة يمكن التنبؤ بها. وتمثل الأطر القانونية والترتيبات المؤسسية شروطاً أساسية لتحقيق الهدف ٧ وأهداف أخرى.

١٢- ومن المهم النظر في الآثار البيئية الناجمة عن استهلاك الطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تؤخذ الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة في الاعتبار في التعاون التجاري في مجال خدمات الطاقة.

١٣- وقال عدة مشاركين إن التجارة في خدمات الطاقة تسهم إسهاماً فعالاً في تحقيق الهدف ٧، لأن البلدان التي تعاني من عجز في الطاقة يمكن أن تحصل على مصادر الطاقة من بلدان أخرى وتستفيد من أسعار تنافسية وتصل إلى مصادر متنوعة للطاقة، ويمكنها بالتالي تحسين توافرها وموثوقيتها والقدرة على تحمل تكاليفها.

١٤- وتقاسم المشاركون عدداً من التجارب الإقليمية. ففي السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، المعروف أيضاً باسم ميركوسور، تصدِّر باراغواي الطاقة إلى الأرجنتين والبرازيل، وهي صادرات تنوي زيادتها. ومن أهداف سياسة الطاقة في باراغواي توطيد مركزها بوصفها محور التكامل الإقليمي في مجال الطاقة في ميركوسور. وعلى الصعيد المحلي، توفر هيئة احتكارية عامة، هي الإدارة الوطنية للكهرباء، خدمات الطاقة الكهربائية. وتحصل جميع الأسر المعيشية على الكهرباء، وتستفيد الأسر ذات الدخل المنخفض من أسعار مخفضة (٢٥ في المائة من السعر العادي).

١٥- وتبين تجربة الاتحاد الأوروبي أهمية التعاون الإقليمي الثلاثي الأبعاد في مجال الطاقة، أي تيسير تجارة الطاقة العابرة للحدود، وتعزيز التعاون بين الهيئات التنظيمية المستقلة ومتعهدي خدمات الطاقة، وتعزيز الدعم المتبادل في الاستثمار في الهياكل الأساسية للطاقة. وتمثل الطاقة إحدى الصلاحيات المشتركة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية: إذ يتمتع الأعضاء بالسيادة على مصادر مزيجها من الطاقة بموجب مبدأ التضامن، بينما تستطيع البلدان التعويل على بعضها البعض لسد النقص في الإمدادات في حالات الطوارئ؛ واتخذ الاتحاد الأوروبي تدابير تتجاوز حدود الولاية الوطنية لتحقيق أمن الطاقة والكفاءة في استخدامها، وربط شبكات الطاقة عبر الحدود، وتجميع مصادر الطاقة على أساس التكامل. ومن المتوقع أن تتراوح عائدات إدماج أسواق الطاقة الرامي إلى تعزيز كفاءة استخدامها، وفتح المنافسة لفائدة مستهلكيها بين ٤٠ و٧٠ مليار يورو بحلول عام ٢٠٣٠. وتتعاون الجهات التنظيمية الوطنية المستقلة منذ عام ٢٠٠٠، في تبادل المعلومات والممارسات الفضلى، من خلال مجلس الهيئات الأوروبية لتنظيم قطاع الطاقة. ومنذ عام ٢٠١١، تتعاون هذه الهيئات، من خلال وكالة التعاون بين الهيئات التنظيمية الأوروبية المعنية بالطاقة، لتنسيق المهام التنظيمية والقضايا العابرة للحدود وتقديم توجيهات لوضع رموز الشبكات المشتركة من جانب الشبكات الأوروبية لمشغلي نظم النقل. ويجري تعزيز الهياكل الأساسية في جميع أنحاء أوروبا. ويعتمد الاتحاد الأوروبي، كل سنتين، قائمة بالمشاريع ذات الاهتمام المشترك التي تعتبر أساسية لإدماج أسواق الطاقة الأوروبية. ويعاد تقاسم التكاليف بين البلدان التي توفر الطاقة وتلك التي تستهلكها. والهدف من ذلك هو تحقيق الترابط بنسبة ١٠ في المائة عام ٢٠٢٠ و١٥ في المائة عام ٢٠٣٠، وتقليص الفوارق في الأسعار بين الأعضاء. وإذا كان فارق السعر أكبر من ٢ يورو لكل ميغاواط/ساعة، فإن ثمة حاجة إلى تحسين الترابط وبناء الهياكل الأساسية. وبالمثل، عندما تكون القدرة على الاستيراد أقل من حمولة الشبكة بنسبة ٣٠ في المائة في أوقات الذروة، يجب أن يتوخى المشغلون بناء الهياكل الأساسية اللازمة لاستيراد الطاقة. ويكتسي التكامل في مجال الطاقة أهمية خاصة بالنسبة للطاقة المتجددة التي تكون متقطعة وتحتاج إلى تخزين.

١٦- وفي أفريقيا، كشفت التنبؤات الخاصة بعام ٢٠٤٠ زيادة في الضغط نحو تحقيق الهدف ٧، في ظل توقعات تفيد بتضاعف عدد السكان، والمضي في التوسع الحضري، وارتفاع عدد أفراد الطبقة الوسطى ثلاثة أمثاله. وإمدادات الطاقة الكهربائية اللازمة كي يحصل ٦٠ في المائة من السكان على هذه الطاقة عام ٢٠٤٠ هي ستة أضعاف المستوى الحالي للتوليد. وهذا يعني استثمارات كبيرة في توليد الطاقة ونقلها لتلبية الطلب المتوقع. ولمواجهة هذا التحدي، وُضعت وحُدثت خطط رئيسية لشبكات نقل الطاقة في منطقة أفريقيا الجنوبية ومناطق شرق ووسط وغرب وشمال أفريقيا لإيجاد أسواق إقليمية لتجارة الطاقة والتوصل، في نهاية المطاف، إلى ربط جميع مرافق الطاقة الأفريقية في كل منطقة إقليمية بغية تشكيل سوق قارية لتجارة الطاقة.

١٧- وثمة تحديات عديدة تعيق تطوير أسواق تجارة الطاقة الإقليمية والسوق القارية في أفريقيا. فقدرات الربط القائم بين البلدان محدودة، بالنظر إلى عدم وجود شبكة واحدة تربط جميع بلدان المنطقة الإقليمية الواحدة بالكامل. وقد بلغت الشبكات الإقليمية مراحل مختلفة من التطوير، وهي تتسم بدرجات متفاوتة من القدرة على التأقلم مع حالات عدم الاستقرار. كما أن فائض الطاقة المتاح للتجارة محدود. فباستثناء مجمع الطاقة للجنوب الأفريقي، الذي يعمل في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بأسلوب المزادات، لا توجد أسواق طاقة إقليمية

متطورة ذات قواعد تجارية واضحة، كما أن الأطر التنظيمية تفتقر إلى التواؤم. ولاستحداث سوق حيوية لتجارة الطاقة في أفريقيا، من الضروري وضع إطار لمجموعة من القواعد التنظيمية التي تتسم بالتواؤم والوضوح والشفافية، لمعالجة مشكلة التنوع التنظيمي. وينطبق ذلك، على سبيل المثال، على ما يلي: منهجية تعرفة نقل الطاقة، ومبادئ التسعير، والرقابة وتسوية المعاملات، والمعايير التقنية للقياس، وتسوية المنازعات والتحكيم. وعلاوة على ذلك، سيكون من الضروري فتح أسواق تجارة الطاقة أمام مشاركة القطاع الخاص، توخياً للكفاءة والقدرة على المنافسة، بحسب القدرات المؤسسية لكل بلد. وسيكون من الضروري إنشاء مراكز تنسيق لإدارة أحجام تجارة الطاقة بين الأعضاء المتاجرين. ومن شأن تيسير تنقل الناس ورؤوس الأموال أيضاً أن يشكل عنصراً أساسياً في إنشاء سوق لتجارة الطاقة في أفريقيا.

١٨- وفي آسيا، تُستخدم خدمات الإمداد بالطاقة الكهربائية عبر الحدود من خلال الربط الكهربائي كوسيلة لتحقيق الهدف ٧ في المنطقة. وتملك بلدان كثيرة موارد طبيعية وفيرة للطاقة مثل الطاقة الكهرومائية. إلا أن الكثير من الناس لا يحصلون حتى الآن على الكهرباء، ولا يزال نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء منخفضاً. وشكل ذلك فرصة للربط الكهربائي عبر الحدود. فلدى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، على سبيل المثال، ٣٣ ربطاً كهربائياً مع البلدان المجاورة وأصبحت مصدِّراً للطاقة الصافية. وتستورد منغوليا ٢٠ في المائة من طاقتها الكهربائية من الصين والاتحاد الروسي. وقد ساعدت تجارة الطاقة هذا البلد في تلبية احتياجات سكان مناطق الحدود الشمالية واحتياجات مشاريع التعدين في جنوب البلد من إمدادات الطاقة.

١٩- وتبين تجربة التعاون في مجال الطاقة في آسيا ضرورة اتخاذ الخطوات التالية للاستفادة من إمكانات وفرص الربط بين شبكات الطاقة والتجارة فيها:

(أ) تعزيز الحوارات السياساتية بين البلدان المعنية؛

(ب) إنشاء آليات إقليمية لتجارة الكهرباء وتسعيرها؛

(ج) مواءمة معايير بناء وتشغيل الشبكات؛

(د) إجراء بحوث مشتركة بشأن خطط الربط بين شبكات الطاقة بما يتماشى مع الأهداف الإنمائية للبلدان؛

(هـ) تعزيز المؤسسات الداعمة، مثل لجنة التنسيق الإقليمية للتجارة بالطاقة في منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية (كمبوديا والصين وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وتايلند وفييت نام)؛

(و) حشد المؤسسات المنخرطة في إمدادات الطاقة والخدمات المالية والخدمات الاستشارية.

٢٠- وبما أن خدمات الطاقة تتطور على نحو متزايد وباتت تستخدم التكنولوجيا بكثافة، وهو أمر يتجاوز، في الكثير من الأحيان، قدرة البلدان النامية، فإن هذه البلدان تحتاج إلى استيراد رأس المال المادي (التكنولوجيا والمعدات) ورأس المال البشري (الخبراء والباحثون الفنيون والمديرون). ومن المهم توفير الدعم الدولي للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً في تطوير الهياكل الأساسية للكهرباء، ونقل وتوزيع الكهرباء والطاقة المتجددة. فعلى سبيل المثال، تقدم جمهورية

كوريا المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً، بما في ذلك إثيوبيا وموزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الصين المساعدة إلى هذه البلدان لتحسين خدمات الطاقة من خلال مبادرة الحزام والطريق.

٢١- وتساءل أحد الخبراء عن المخاطر المحتملة للتكامل الإقليمي في مجال الطاقة، مثل التخلي عن السيادة الوطنية لصالح الوكالات التنظيمية الإقليمية. ورغم أن هذا الأمر لا يزال مبعث قلق، فإنه لم يمنع التعاون الإقليمي في وضع القواعد التنظيمية، لضرورة ضمان التشغيل السليم لسوق الطاقة الإقليمية.

التجارة في الخدمات اللوجستية، والحد من فاقد الغذاء، والهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة

٢٢- يدعو الهدف ١٢ إلى ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. ويؤدي إنتاج واستهلاك الأغذية دوراً رئيسياً في هذا الصدد. ويتطلب ذلك تنفيذ استراتيجيات تدمج الركائز الرئيسية الثلاث للاستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) لمواصلة السعي إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية واكتساب القدرة التنافسية، وتحقيق الإدماج الاجتماعي، وحماية البيئة عن طريق تعزيز اللوجستيات الخضراء. كما يستلزم اتباع نهج شامل لسلسلة الإمداد ككل، بما يشمل آثار الإنتاج والأسر المعيشية والنقل.

٢٣- وتبين الخدمات اللوجستية جزءاً هاماً من الأداء في مرحلتي النقل والتوزيع من بين مراحل سلسلة الإمداد، وهو ما أكده مثال الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. فتكلفة خدمات الاستيراد والتصدير في بلدان الجماعة مرتفعة للغاية بسبب تدني الأداء اللوجستي الناجم عن عدة مسائل بينها ما يلي:

(أ) قيود الطرقات والملاحة الساحلية؛

(ب) رسوم استعمال الطرقات؛

(ج) تنوع معايير المركبات؛

(د) ضعف الهياكل الأساسية للنقل؛

(هـ) تكامل وسائط النقل؛

(و) طول وقت الوصول إلى الموانئ، لا سيما في البلدان غير الساحلية.

٢٤- ويكتسي تزايد تكلفة التسليم والوقت الذي يحتاجه أهمية خاصة في إدارة سلاسل إمداد الأغذية القابلة للتلف.

٢٥- واتفق المشاركون على أن التجارة في الخدمات اللوجستية يمكن أن تؤدي إلى زيادة المنافسة، وأن توفير الخدمات اللوجستية، وزيادة الكفاءة وخفض التكاليف، وتحسين الجودة، وتقليل الوقت اللازم للتسليم، تسهم في الحد من فاقد الغذاء ومن ثم في تحقيق الهدف ١٢.

٢٦- وشدد عضوان من فريق الخبراء على أهمية وجود بيئة تنظيمية مواتية للخدمات اللوجستية. واقتُرح تمكين الشركات، بما فيها الشركات الأجنبية، من توفير مجموعة من الخدمات المتكاملة. وتبين الإحصاءات أن التجارة في المنتجات الزراعية فاقت تجارة البضائع من حيث

الحجم. ويمكن التعرف على أسباب فاقد الغذاء في جميع مراحل سلسلة القيمة، من الحصاد، إلى المناولة والتخزين، والتغليف، والتوزيع، والاستهلاك في نهاية المطاف. والواقع أن كثيراً من الشركات قد انتقلت من تقديم خدمة لوجستية واحدة فقط (كمناولة البضائع، أو التخزين، أو شحن البضائع، أو التخليص الجمركي) إلى توفير خدمات متكاملة. واستفادت عدة مراحل رئيسية من سلسلة القيمة الغذائية من خدمات لوجستية أكثر جودة وفعالية، ما أدى إلى النمو السريع في اتجاه الاستعانة بمصادر خارجية لتوفير الخدمات اللوجستية أو إلى نمو الخدمات اللوجستية التي توفرها أطراف ثالثة. ويبين مؤشر تقييد التجارة في الخدمات الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن خدمات مناولة البضائع تواجه أكثر القيود، لا سيما القيود التي تعيق الوصول إلى محطات الحاويات والحصول على الإعانات المتبادلة. ولذلك، قد يسهم تحسين الإطار التنظيمي، عن طريق إزالة بعض القيود المفروضة على التجارة في مجال اللوجستيات، في الحد من فاقد الغذاء.

٢٧- وثمة مسألة ذات صلة تتعلق بحركة طواقم النقل، وهو أمر أساسي أيضاً في إيصال السلع في الوقت المناسب وفي كفاءة سلاسل الإمداد. ففي حين أن أطقم النقل الجوي والبحري يحظون بمعاملة تفضيلية في الحصول على التأشيرة، فإن سائقي الشاحنات يخضعون لإجراءات مرهقة قبل الحصول على التأشيرة. وقد يكون التعاون الثنائي والإقليمي أفضل وسيلة لمواجهة هذه العقبة. وذهب اقتراح آخر إلى أن المفاوضات والاتفاقات التجارية الدولية يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في تيسير التجارة في اللوجستيات عن طريق تقديم التزامات في مجال الخدمات المساعِدة لجميع وسائط النقل. ويمكن أيضاً تيسير الحركة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين (الأسلوب ٤) من خلال هذه المفاوضات التجارية.

٢٨- وعرض أحد الخبراء حالة أفريقيا، حيث يؤدي ضعف الهياكل الأساسية، وثغرات التوزيع، وعدم كفاية القدرة على التخزين، وضعف إدارة المخزون إلى فاقد كبير في الغذاء. ولذلك، فإن الطريق الرئيسي العابر لأفريقيا كوسيلة لضمان التبادل الإقليمي والأقاليمي وللربط بين أفريقيا وبقية العالم من خلال وصلات الموانئ، يعِد بالكثير في مجال تحسين اللوجستيات المتصلة بالغذاء وفرص التصدير ذات الصلة. ومن شأن التدابير التالية، على سبيل المثال، أن تساعد في هذا السياق:

(أ) استحداث هياكل أساسية آمنة وفعالة في مجال النقل؛

(ب) إبرام اتفاقات إقليمية للنقل العابر من أجل تعزيز التعاون والشراكات في مجال اللوجستيات المتصلة بالغذاء؛

(ج) تعزيز الحركة السلسة للغذاء عبر الطرق التجارية من خلال ممرات ذكية، واستخدام التكنولوجيات الجديدة وإدارة البيانات الضخمة؛

(د) إنشاء مراصد وطنية أو إقليمية للنقل؛

(هـ) إزالة القيود التي تعيق الروابط بين مراكز الإنتاج والتوزيع.

٢٩- وأشار الخبير أيضاً إلى أن اللوجستيات التجارية ينبغي استخدامها ليس فقط لتيسير الحصول على الغذاء، بل وأيضاً لتعزيز قدرة الناس على تحمل تكاليفه، كوسيلة للتخفيف من

حدة الفقر وللتركيز على تجارة الأغذية داخل المنطقة الواحدة وعلى آثار تجارة الأغذية عبر الحدود والتجارة في المناطق الريفية على النساء.

٣٠- ففي الصين، أسهمت تحسينات الخدمات اللوجستية في الحد من نقص الأغذية. ويتسارع نمو الكثير من الشركات اللوجستية المتخصصة في إيصال الأغذية والمشروبات في هذا البلد. ومن أجل تعزيز نمو الخدمات اللوجستية، رفعت الصين جميع القيود المفروضة على الخدمات اللوجستية ذات الصلة بالأعمال التجارية، بما في ذلك الخدمات اللوجستية ذات الصلة بالتجارة، وشجعت على تطوير الخدمات اللوجستية المتكاملة. إذ سُمح للشركات الأجنبية أن تنشئ فروعاً لها تكون مملوكة بالكامل للشركة الأم كما سُمح لها بإنشاء مشاريع مشتركة. فعلى سبيل المثال، دخلت شركة يونايتد بارسل سيرفيس في شراكة مع شركة صينية خاصة هي شونفنغ إكسبرس. وأتاح إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام التكنولوجيات الرائدة، مثل المستودعات ذاتية التشغيل، والروبوتات التي تقوم بالفرز وبالعمليات اللوجستية، لشركة الخدمات اللوجستية الصينية اكتساب مزيد من الكفاءة والتطور. ومع ذلك، رأى أحد الخبراء أن ثمة حاجة إلى حلول تستخدم فيها تكنولوجيات بسيطة لتلبية الاحتياجات الغذائية للمجتمعات الريفية التي لا تملك طرقاً.

جيم- الاستنتاجات

توصيات للمضي قدماً

٣١- اقترح اجتماع الخبراء التوصيات التالية:

(أ) ضمان توافر وموثوقية واستدامة الخدمات المستعرضة والقدرة على تحمل تكاليفها لما لذلك من أهمية بالغة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للجميع، بما في ذلك أفقر البلدان والمجتمعات المحلية وأشدها ضعفاً في العالم النامي، لكفالة عدم تخلف أحد عن الركب؛

(ب) وضع أطر قانونية وتنظيمية قوية وترتيبات مؤسسية بوصفها شروطاً ضرورية لتوجيه وضمان تطوير الخدمات المشمولة بالاستعراض، من قبيل كفالة حصول الجميع على إمدادات مياه كافية ومعقولة، وغير ذلك من الأهداف السياساتية ذات الصلة؛

(ج) استكمال استثمارات القطاع العام باستثمارات من القطاع الخاص لتلبية الاحتياجات المالية الهائلة المتعلقة ببناء الهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي، والطاقة، والشبكات اللوجستية، كما يتضح من المثال الذي قدمته الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عن حاجة أفريقيا إلى ربط شبكات الكهرباء في جميع أنحاء القارة؛

(د) ضرورة وضع نُهُج دقيقة ومتقنة تتعلق بالأمن المائي وملكية المياه لأنهما جزء من الشواغل المشروعة في العديد من البلدان ولارتباطهما بحق أساسي من حقوق الإنسان، بينما لا يتسم تحسين إمدادات المياه الرامي إلى زيادة إمكانية الوصول إليها وتحسين المرافق الصحية بنفس الحساسية السياسية ويمكن تحقيقهما بسبل منها التعاون التجاري؛

(هـ) إيلاء الأهمية للطاقة وتجارة الطاقة لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والحد من الفقر. ومع ذلك، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار المناطق الريفية والفقيرة والبعد الجنساني (جميع الشرائح السكانية)، بسبل منها توفير مواقد الطهي النظيفة والمتسمة بالكفاءة؛

(و) إمكانية الاستفادة من التجارة في خدمات الطاقة للتصدي للمشاكل المتعلقة بالأمن الوطني، من خلال إبرام اتفاقات إقليمية ملزمة؛

(ز) ضرورة ضمان استقلالية الهيئات التنظيمية في قطاع الطاقة وقطاع المياه والصرف الصحي وحمايتها من التدخل السياسي بما يتيح وضع إطار تنظيمي مستقر وقابل للتنبؤ؛ وإيلاء الأهمية للتعاون بين الهيئات التنظيمية ومشغلي الطاقة لإدماج أسواق الطاقة على الصعيد الإقليمي، على النحو المبين في الأمثلة المقدمة من أمريكا اللاتينية؛

(ح) ضرورة أن تستورد البلدان النامية رؤوس الأموال ورأس المال البشري (المهارات والخبرات) لتنمية قطاعات الطاقة؛

(ط) إمكانية أن تؤدي التجارة في الخدمات اللوجستية إلى زيادة المنافسة وتقديم خدمات أكثر فعالية، وبكلفة أقل وجودة أعلى، مع تقليص وقت إيصالها؛

(ي) إمكانية أن تعزز المفاوضات والاتفاقات التجارية الدولية، واتفاقات الاعتراف المتبادل تيسير التجارة أيضاً عن طريق الحد من المعاملات الورقية ومن الحاجة إلى ازدواجيه قيد البيانات؛

(ك) ضرورة أن تتخذ البلدان نهجاً شاملاً يغطي مختلف الأساليب والشرائح في تحسين أداء الخدمات اللوجستية المتكاملة؛

(ل) التركيز بقوة على تعزيز وسائل التنفيذ لتحسين خدمات المياه والصرف الصحي والطاقة والخدمات اللوجستية (الهدف ١٧)؛

(م) إمكانية مواصلة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال توفير خدمات المياه والصرف الصحي، وخدمات الطاقة، والخدمات اللوجستية، لأنها تعود بالنفع المتبادل على البلدان المعنية؛

(ن) ضرورة أن يعزز الأونكتاد التعاون والتآزر مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية بالتجارة في الخدمات بغية دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٢- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في ٧ أيار/مايو ٢٠١٨، السيد سليم بدورة (لبنان) رئيساً له والسيد رايدر توماس (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) نائباً للرئيس – مقرراً.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٣- أقر اجتماع الخبراء، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.I/MEM.4/16)، على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب؛

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل؛

٣- تسخير التجارة في الخدمات من أجل التنمية الشاملة والمستدامة؛

٤- اعتماد تقرير اجتماع الخبراء عن أعمال دورته السادسة.

جيم- نتائج الدورة

٣٤- اتفق اجتماع الخبراء، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، على أن يعد الرئيس موجزاً للمناقشات يُدرج في تقرير ما بعد الدورة لتقديمه إلى لجنة التجارة والتنمية في دورتها المقبلة، المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

دال- اعتماد تقرير اجتماع الخبراء عن أعمال دورته السادسة

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٥- أذِن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية، المعقودة في ٨ أيار/مايو ٢٠١٨ لنائب الرئيس - المقرر بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الدورة.

المرفق

الحضور*

١- حضر الدورة خبراء يمثلون الدول الأعضاء التالية:

الأردن	سري لانكا
إسبانيا	السودان
أنغولا	السويد
أوغندا	الصين
أوكرانيا	كازاخستان
باراغواي	كندا
البحرين	كوبا
البرازيل	كوت ديفوار
بروني دار السلام	الكونغو
بنن	الكويت
بوركينا فاسو	كينيا
تايلند	لبنان
تركيا	مدغشقر
ترينيداد وتوباغو	مصر
تونس	المغرب
الجزائر	المكسيك
الجمهورية الدومينيكية	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
جمهورية الكونغو الديمقراطية	موريشيوس
جمهورية تنزانيا المتحدة	نيبال
جيبوتي	نيجيريا
زمبابوي	الهند

٢- وحضر الدورة ممثلو الدولة التالية المراقبة غير العضو في الأونكتاد:

دولة فلسطين

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
منظمة التعاون الإسلامي
أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ
مركز الجنوب

٤- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية مُمثلة في الدورة:

مركز التجارة الدولية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.I/MEM.4/INF.6.

٥- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة الصحة العالمية

منظمة التجارة العالمية

٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

من الفئة العامة

رابطة أفريقيا ٢١

المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة